الأمم المتحدة
S/PV.4699
مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٦٩٩**
الجمعة، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الساعة ١١/١٥
نيويورك

الرئيس: السيد دلا سابليير .... (فرنسا)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
إسبانيا .... السيد أرياس
ألمانيا .... السيد بلوغر
أنغولا .... السيد غسبار مارتنس
باكستان .... السيد أكرم
بلغاريا .... السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية .... السيد وهبة
شيلي .... السيد فالديس
الصين .... السيد جانغ يشان
غينيا .... السيد تراوري
الكاميرون .... السيد بلنغا – ابوتو
المكسيك .... السيد بوخاليتي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السير جيرمي غرينستوك
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان.

03-23197 (A)
0323197

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١١

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فرهادي، (أفغانستان)، مقعدا على طاولة المجلس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاورات المجلس السابقة سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، الى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن الى إحاطة إعلامية يوافيه بها السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان. وأعطيه الكلمة.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إنه لشرف عظيم لي أن أحضر هنا مرة أخرى لإطلاع المجلس على الحالة في أفغانستان وإنه امتياز لي أن أتكلم تحت رئاستكم. واسمحوا لي في آخر يوم من رئاستكم، أن أتوجه إليكم بتهانيّ وإعجابي بالعمل الذي قمتم به خلال هذا الشهر، وهو الشهر الأول في عام يرجح أن يكون عاما صعبا ومعقدا.

(تكلم بالانكليزية)

عندما ننظر إلى الوراء إلى السنة الأولى من عملية بون للسلام يتضح لنا أن أفغانستان أحرزت تقدما على العديد من الجبهات. وتم بلوغ معالم سياسية بارزة في الوقت المحدد، بما في ذلك انعقاد مجلس اللويا جيرغا الطارئ وإنشاء الإدارة الانتقالية الحالية بقيادة الرئيس حامد كرزاي.

وقامت الحكومة بوضع ميزانية شاملة من خلال التخطيط المشترك بين الوزارات، ونجحت في إصدار عملة جديدة تساعدها على إعادة تثبيت سيطرتها على النظام المالي للبلد. وتم تشكيل جميع اللجان التي نص عليها اتفاق بون، وشرعت جديا في التصدي للمهام الهائلة التي تواجهها في ميادين حقوق الإنسان والإصلاح الدستوري والقضائي وإعادة تنظيم الخدمة المدنية. كما شهد عام ٢٠٠٢ عودة أكثر من ١,٥ مليون لاجئ من البلدان المجاورة وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى منازلهم فضلا عن عودة ثلاثة ملايين طفل إلى المدرسة.

بيد أن عملية السلام في أفغانستان ستحتاج إلى إحراز مزيد من التقدم قبل أن نقول بأمان إنها غير قابلة للانتكاس. وكان التحدي عام ٢٠٠٢ يتمثل في تدعيم

الأسس الهشة للسلام. وفي عام ٢٠٠٣، سيتعين على أفغانستان أن تعزز أسس الدولة وأن تعيد بناءها، وتتصدى لأوجه عدم اليقين السياسية والأمنية وتلبي تطلعات شعبها المتزايدة.

ولبلوغ هذا الهدف، ما فتئ الرئيس حامد كرزاي يناقش معنا ومع الشركاء الآخرين ضرورة قيام الحكومة بوضع خطة عمل واضحة تحدد الأهداف لعام ٢٠٠٣، وضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم هذه الخطة. وهناك بوجه عام، ثلاثة مجالات رئيسية للتركيز هي: أولا، توطيد مؤسسات الدولة الرئيسية؛ ثانيا، السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية؛ ثالثا، تحقيق نتائج ملموسة بشأن مشاريع الإعمار في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بمؤسسات الدولة، لا بد من إحراز تقدم في بناء الجيش وتدريب الشرطة وإصلاحها. كما سيكون وضع الدستور الجديد وتصديقه عملية أساسية من عمليات بناء الدولة. ثانيا، فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، يجب توسيع القاعدة السياسية التي تدعم عملية السلام. وهناك حاليا العديد من الفصائل الأفغانية التي تشعر أنها مستبعدة من الحكومة والتحول السياسي الذي تشهده أفغانستان. وينبغي أن يكون الباب مفتوحا لأولئك الذين يرغبون في المشاركة بحسن نية، بدلا من تركهم خارج الحظيرة، حيث يكون لهم حافز متزايد للانضمام إلى صفوف الذين يرغبون في تقويض عملية السلام. ثالثا، فيما يتعلق بالإعمار، يجب أن تقدم لأفغانستان مشاريع محددة بوضوح يمكن أن تبني الاقتصاد وتزيد الثقة بالحكومة. ويجب أن تنفذ هذه المشاريع.

ولا نزال نسمع تقارير تبعث على القلق بأن التأييد لبقايا الطالبان قد يكون يتزايد في بعض أنحاء أفغانستان. وتذكرنا هذه التقارير بأن عملية السلام لاتزال غير مضمونة. ومع ذلك، فإنني أعتقد بأنه إذا تم إحراز تقدم حقيقي بشأن الأهداف التي بينتها لعام ٢٠٠٣، ستتوفر جميع الأسباب لبعث الأمل بأن عملية السلام ستصبح في الوقت المناسب غير قابلة للانتكاس. ولتحقيق هذا الهدف، ستحتاج أفغانستان إلى الاعتماد على مواصلة الالتزام المالي والسياسي من المجتمع الدولي.

واسمحوا لي الآن أن أحدد بدقة المنظور اللازم لتزويد المجلس بإحاطة إعلامية عن آخر التطورات بشأن أحداث معينة وقعت في أفغانستان منذ الإحاطة الإعلامية التي تلقاها في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

كانت الحالة الأمنية في أفغانستان خلال الشهر الماضي هادئة نسبيا بمعنى أنه لم يندلع أي قتال خطير متواصل. بيد أن الحوادث الأمنية لا تزال تقع نتيجة للتوتر بين الفصائل والنشاط الإرهابي المتقطع.

اليوم، في قندهار، قامت حافلة تقل ١٦ مسافرا بتفجير عبوة ناسفة عندما اقتربت من جسر يقع إلى الجنوب الغربي من المدينة. ولا يزال التحقيق مستمرا، إلا أننا نعلم أن ١٢ شخصا لقوا حتفهم لسوء الحظ. ويستمر التوتر بين الفصائل في أنحاء البلد. وفي الغرب، اندلع القتال مؤخرا في مقاطعة بادغيس، حيث يقوم المحافظ غول محمد بتحدي سلطة إسماعيل خان. وفي المقاطعة الشرقية نرقرهار، أدت مقاومة المزارعين للحملة المستمرة للقضاء على محاصيل الأفيون إلى التوتر كذلك. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، تعرضت مركبة للشرطة كانت ترافق قافلة تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإطلاق النار عليها وذُكر أن شرطيا أفغانيا قد قتل. وعلى الرغم من أن التحقيق لا يزال جاريا لمعرفة دوافع الهجوم، فإن من المحتمل أن يكون أفراد الحرس الذين كانوا يتبعون القافلة قد استهدفوا للهجوم نتيجة التوترات الناشئة من حملة القضاء على الأفيون. أما من النواحي الإيجابية فقد تم في الجنوب تخفيف حدة التوترات

التي نشبت من نزاع بين محافظ قندهار ورئيس الشرطة عن طريق الوساطة والتوصل إلى اتفاق بشأن تقسيم المسؤوليات الأمنية.

وفي الشمال كان من الأمور الإيجابية أيضا أن الالتزام الرسمي الذي وقع عليه اللواء دستم واللواء عطا في أيار/مايو من العام الماضي ساهم في تخفيف الصراع بوجه عام في الأسابيع القليلة الماضية، بالرغم من اندلاع القتال في فرياب ودار سوف. واتفق اللواء دستم واللواء عطا بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، على عقد المزيد من الاجتماعات بانتظام بين فصيليهما من أجل حل الصراعات المسلحة وتخفيف حدة التوترات.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى المرسوم الجمهوري الذي صدر في العام الماضي الذي يقضي بفصل الموظفين الفاسدين أو غير الأكفاء إلى صرف اثنين من كبار موظفي المخابرات من حزبي جمبيش والجمعية في الشمال. وتبذل الجهود للاستفادة من هذا التغيير، الذي قد يتيح التوحيد بين وحدات المخابرات التابعة للجماعتين، مما يعزز التعاون الأمني بينهما.

ومما يؤسف له، أن معدل النشاط الإجرامي للجماعات المسلحة في مزار الشريف وما حولها لا يزال عاليا. ولم تستطع قوة الشرطة المحلية بقوامها البالغ ٦٠٠ فرد، وما تعانيه بصفة أزلية من الافتقار إلى الموارد وما يعتريها من الانقسامات الداخلية، أن تتعامل مع هذه الطفرة في الجريمة. ولعل في أوجه القصور التي تعانيها الشرطة في مزار الشريف ما يشير على القيود التي تخضع لها الشرطة في جميع مناطق أفغانستان. ويبرز هذا أهمية برنامج تدريب الشرطة الوطنية وإصلاحها الذي تتولى ألمانيا قيادته في الوقت الراهن.

واستمر أيضاً شن الهجمات على قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة طوال فترة الإبلاغ، بما في ذلك في كابل، حيث أصيب في ١٧ كانون الأول/ديسمبر جنديان بالملابس المدنية من التابعين للولايات المتحدة والمترجم الخاص بهما. ووقع في الأسبوع التالي عدد من الحوادث الأليمة، من بينها الهجوم على البوابة الأمامية لإحدى قواعد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل، الأمر الذي ترتب عليه مقتل اثنين من الأفغان وإصابة اثنين من العاملين الأجانب في مجال تقديم المعونة. كما وقع حادث سقوط طائرة مروحية ألمانية تابعة للقوة المذكورة بسبب خلل ميكانيكي، مما أدى لمصرع جميع ركابها وعددهم ٧. وفي نفس الأسبوع، وقعت سلسلة من الانفجارات لا يعرف مصدرها في جلال أباد. ومنذ يومين فقط تحطمت طائرة مروحية تابعة للولايات المتحدة بالقرب من باغرام، حيث قضى ركابها الأربعة جميعاً نحبهم.

وتقع المسؤولية عن ضمان الأمن في أفغانستان، كما أشار هذا المجلس مراراً، على عاتق الأفغان أنفسهم في نهاية المطاف. وقد واصلت الإدارة الانتقالية الأفغانية تنفيذ برنامجها البالغ الطموح لإصلاح القطاع الأمني. كذلك حدد المرسوم الرئاسي بإنشاء جيش وطني الصادر في ١ كانون الأول/ديسمبر خطة لجمع الأسلحة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإصلاح وزارة الدفاع. ومما عزز تنفيذ مرسوم ١ كانون الأول/ديسمبر تشكيل لجان فرعية في ١١ كانون الثاني/يناير لتجنيد عناصر الجيش الجديد ولتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم.

والعمل جارٍ على وضع أسس الجيش الجديد. وتقدر الولايات المتحدة وفرنسا، اللتان توفران له التدريب، أن يتمم زهاء ٧ ٠٠٠ جندي برنامج تدريبهم

الأساسي قبل نهاية هذا العام. وقد تم بالفعل نشر بعض وحدات الجيش الجديدة لفترات قصيرة خارج كابل. ونشرت في كانون الأول/ديسمبر سرية من الكتيبة الثالثة في أورغون، بمقاطعة باكتيكا، حيث اضطلعت ببعض الدوريات. ومن شأن عمليات الوزع هذه أن تزيد ثقة الكتائب الحديثة العهد بالتدريب، فضلاً عن إطلاع الأفغان على مايتمتع به الجيش الجديد من الروح المهنية والكفاءة وما يقوم به من خدمة مصالح الدولة بأسرها. ومشروع بناء الجيش أمر جوهري بالنسبة للأمن ومن ثم لعملية السلام برمتها، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم له.

ولا تقل فعالية تسريح المقاتلين السابقين أهمية عن تدريب الجنود الجدد. وقد رصدت الحكومة اليابانية مبالغ كبيرة لبرنامج البدايات الأفغانية الجديدة. ويرمي هذا البرنامج إلى تسجيل الجنود ومساعدقم بمنحهم مجموعة من المزايا والصفقات التدريبية لتشجيعهم على العودة إلى الحياة المدنية، حتى يتسنى لهم أن يسهموا في مجتمعاقم المحلية بدلاً من أن يشكلوا عبئاً عليها. وتمثل التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج موضوع مناقشات مستمرة بين لجنة التسريح وإعادة الإدماج، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والحكومة اليابانية.

ومن الواضح أن برنامج الإصلاح المذكور يمثل بالنسبة لوزارة الدفاع برنامج عمل ثقيل الوطأة في عدد من المجالات ذات الأهمية الحيوية للنهوض بعملية بون. ويبرز هذا أهمية إصلاح الوزارة، على النحو الذي يتطلبه المرسوم الرئاسي لشهر كانون الأول/ديسمبر. وينبغي النظر إلى وزارة الدفاع، شأنها في ذلك تماماً شأن الجيش الذي تقوده، على أنها هيئة وطنية لا مؤسسة تحابي فصيلاً من الفصائل أو إقليماً من الأقاليم.

أما فيما يتعلق بالشرطة، فقد عين الرئيس كرزاي منذ فترة وجيزة وزيراً جديدا للداخلية هو علي أحمد جلالي، بهدف تعزيز إصلاح الوزارة والشرطة. وتعكف كل من الحكومة ومشروع الشرطة الألماني على إعداد هيكل جديد لوزارة الداخلية. ويوفر مشروع تدريب الشرطة الوطنية الذي تتولى قيادته ألمانيا التدريب لنحو ١ ٤٥٠ شرطيا، ومن دواعي سروري أن أشير إلى وجود نحو ٢٩ أنثى بين صفوف المتدربين. بيد أن الحكومة ما زالت تواجه صعوبات في دفع مرتبات الشرطة، ويمكن أن يكون ذلك بالطبع عاملاً يسهم في فساد الشرطة وسوء انضباطها. ولذلك فإن تمويل الصندوق الاستئماني المنشأ لسداد مرتبات الشرطة على وجه التحديد ما برح ينطوي على أهمية بالغة.

وسوف يكون إصلاح القطاع القضائي من أكبر التحديات التي تواجه الإدارة الانتقالية في أفغانستان في العام المقبل. وإيطاليا، الدولة التي تتصدر تقديم الدعم لهذا القطاع، استضافت في شهر كانون الأول/ديسمبر مؤتمراً شرفْت بحضوره، مع الرئيس كرزاي، وكبار المسؤولين الأفغان، وأعضاء اللجنة القضائية الأفغانية، وممثلين للبلدان المانحة. وأكّد هذا المؤتمر أن المسؤولية الرئيسية عن إصلاح القطاع القضائي تقع على عاتق اللجنة القضائية. وتعهدت الجهات المانحة في المؤتمر بتقديم نحو ٢٩ مليون يورو على مدى عدة سنوات لدعم اللجنة وعملية الإصلاح التي تضطلع بها.

ويجري حالياً بالتشاور مع إيطاليا والأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والجهات المانحة وضع اللمسات الأخيرة على مشروع خطة اللجنة القضائية للإصلاح التشريعي والدستوري وبناء النظام القضائي. وستوفر هذه الخطة هيكلاً موحداً وحيداً لتقديم مساعدات المانحين للقطاع القضائي. ويوجد بالفعل اتفاق على إقامة

مركز للتدريب القضائي وإعادة تأهيل محكمة كابل العليا.

وسوف يظل إحراز التقدم في إقرار سيادة القانون مقيداً إلى حد كبير لنضوب مَعين ذوي الخبرة من القانونيين ولضعف قدرة نظام الجزاءات. وهذا النظام جدير بأن نوليه اهتمامنا بصفة خاصة. فمن الواضح أن نظام العقوبات المتسم بالإنسانية وحسن الأداء جزء لا يتجزأ مطلقاً من أداء القطاع القضائي ومصداقيته. ومع أن جميع المانحين يسلمون بهذا، فلم يلتزم أي منهم حتى الآن بتقديم أي تمويل.

وأود أن أتطرق الآن إلى العمليتين الدستورية والانتخابية. فقد اجتمعت لجنة وضع الدستور، فضلاً عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع ممثلي الجهات المانحة والدول الأعضاء المهتمة بالأمر في كابل للتباحث بشأن العملية الدستورية. ووفقاً للجدول الزمني الراهن، ستضع لجنة إعداد الدستور الصيغة النهائية لمشروع مبدئي له بحلول آذار/مارس. واللجنة الدستورية، التي يجري حالياً اختيار أعضائها البالغ عددهم نحو ٣٠ عضواً، ستستعرض هذا المشروع بكامل هيئتها. وابتداء من شهر نيسان/أبريل وحتى أوائل حزيران/يونيه، ستقوم اللجنة الدستورية بإجراء مشاورات عامة على نطاق البلد لاستطلاع آراء الجمهور حول القضايا الدستورية الرئيسية. وسيضع أعضاء اللجنة اللمسات النهائية على مشروع للدستور بحلول أواخر شهر آب/أغسطس، آخذين في الحسبان نتائج تلك المشاورات العامة. والخطوة النهائية ستتمثل في عقد اجتماع للويا جيرغا، في تشرين الأول/أكتوبر، على ما نأمل، لاستعراض الدستور واعتماده.

أما بالنسبة للانتخابات المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حسبما يدعو إليه اتفاق بون، فستكون أيضا خطوة بالغة الأهمية في سبيل إعادة نظام حكم مسؤول ومشروع إلى أفغانستان. وهذا يشكل جدولا زمنيا ضيقا، وإن كان من الممكن تطبيقه. والرئيس كرزاي على وعي تام بإلحاحية بعض المهام الرئيسية التي تنتظره، والتي تتضمن إنشاء لجنة انتخابية، وصياغة قانون ”يطبق لمرة واحدة“ لتنظيم انتخابات عام ٢٠٠٤. وسوف يوفّر هذا القانون الأساس الذي سيُرتكز عليه في بدء الأعمال التحضيرية للانتخابات، قبل وضع الدستور في صورته النهائية، على أن يتم تنظيم جميع الانتخابات اللاحقة بمقتضى الأحكام ذات الصلة في الدستور الجديد.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تعمل بصورة وثيقة مع الرئيس كرزاي وحكومته للدفع قدما بهذه المسائل قدر المستطاع. والبعثة، فيما يخصها، تعمل حاليا بمساعدة من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، هنا في نيويورك، من أجل تجميع فريق انتخابي في كابل لمساعدة الحكومة الأفغانية في المسائل الانتخابية، وفي بناء القدرات الانتخابية داخل الحكومة.

واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تنفذ برنامج عملها بصورة مطردة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبرنامج العمل هذا يغطي بناء القدرات في ميادين التحقيقات والرصد والتثقيف بحقوق الإنسان، والنهوض بحقوق المرأة، والعدالة في المرحلة الانتقالية. ومنذ الإحاطة التي وافيتكم بها في الشهر الماضي، بدأت اللجنة في إنشاء مكاتب تابعة لها في سبع مقاطعات. كما أنها تعمل على تحديد مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان التي ينبغي أن تنعكس في الدستور الجديد.

وتلك اللجنة تلقت حتى هذا التاريخ أكثر من ٦٠٠ شكوى والتماس من أفراد ومجموعات. ولا تزال مجالات الأولوية تتمثل في حالات التخويف والعنف التي يمارسها القادة الإقليميون والمحليون ضد الأحزاب السياسية ونشطاء المجتمع المدني. وهناك أيضا حالات مثيرة للقلق يُستخدم فيها ضباط الشرطة والاستخبارات لاستهداف المعارضين للزعماء السياسيين أو لقادة الفصائل الإقليميين. واستخدام أجهزة الدولة لتحقيق مآرب الفصائل يثير، بطبيعة الحال، قلقنا العميق. وللتصدي لهذه المسألة، ستولى الأولوية العليا في السنة الحالية لإصلاح الخدمات الاستخبارية الوطنية.

وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفوضية حقوق الإنسان على تسهيل توفير المساعدة الفنية، وبالذات من خلال توظيف ثلاثة مستشارين فنيين في تلك اللجنة. وفضلا عن ذلك، شارك أعضاء اللجنة في العديد من التحقيقات المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة، كما أنهم يستعدون للاشتراك مع المدعي العام ووزارة الداخلية في عملية تحقيق كبرى بشأن الظروف السائدة في السجون في مختلف أنحاء البلاد.

ولعل المجلس يتذكر أن الرئيس كرزاي كان قد أنشأ لجنة للتحقيق في المظاهرات التي حدثت في جامعة كابل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والتي قُتل فيها ٢ وجرح ١٥ من الطلاب. وخلصت تلك اللجنة إلى أن الفساد المتفشي على نطاق واسع هو المساهم الرئيسي في الظروف المعيشية التعسة السائدة في مساكن الطلاب. وهذه الظروف بدورها كانت، فيما يبدو، الدافع وراء المظاهرات، كما استنتجت اللجنة احتمال أن يكون لبعض زعماء المظاهرات صلات بتنظيم القاعدة، وإن لم تقدم أية أدلة تثبت هذه الصلات. ونتيجة لذلك التحقيق، تم إلقاء القبض على ٤ مسؤولين من وزارة التعليم العالي وأحد ضباط مديرية الأمن الوطني بتهمة الفساد، كما اعتقل ٥ ضباط من الشرطة من بينهم لواء، بتهمة استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

وأكدت التحقيقات المتواصلة التي يضطلع بها مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، حدوث زيادة في عدد حالات الصراعات العرقية المتصلة بمنازعات على الأراضي. وسعى موظفو حقوق الإنسان التابعون لنا إلى إشراك السلطات المحلية معهم في جهود الوساطة لفض المنازعات على الأراضي بين طائفتي الأوزبك والتركمان في منطقة قندس، والمساعدة في إنشاء آليات لتسوية مثل هذه المنازعات. كما أن لجنة العودة في الشمال، التي أحطنا المجلس بشأنها في السابق، أتمت زيارات لما يزيد على ١٠٠ قرية في المقاطعات الشمالية، للمساعدة في معالجة المشاكل المتصلة بعودة المشردين.

أما حالة حقوق الإنسان المؤسفة السائدة في هيرات، فقد سلط الضوء عليها مؤخرا تقريران صدرا عن منظمة رصد حقوق الإنسان. وقد أثار التقريران ردود فعل حادة وسلبية من قبل حاكم هيرات، إسماعيل خان. وبغية المساعدة في التعرف على المشاكل المحددة التي يتعين معالجتها، دخلت بعثة الأمم المتحدة في حوار مع ممثلي إسماعيل خان حول حقوق الإنسان. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، عُقد الاجتماع الأول الذي شاركت فيه أيضا اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من هذا الحوار وتشديده على ضرورة احترام حقوق المرأة، أعلنت سلطات هيرات حظرا على التعليم المختلط. ولم يتضح بعد أثر ذلك التعليم المنفصل على الفتيات والنساء، إلا أن هذا الأثر في المناطق الريفية التي لا يتوفر فيها إلا عدد قليل من المعلمات، ربما يكون أكثر سلبية. ومع ذلك، فمن الواضح أن مناخ حقوق الإنسان الذي ينفذ فيه هذا الحظر يشكل مصدرا للقلق، وستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان رصد

تنفيذ الحظر وتعزيز تعليم المرأة في هيرات وفي غيرها من المناطق.

ومن المهم أن نلاحظ أن مشاكل حقوق الإنسان التي تشهدها هيرات، تتكرر في مناطق أخرى من أفغانستان. ذلك أن انتهاكات حقوق الإنسان، بعد عقود من الحرب وانهيار كيان الدولة، أصبحت متوطنة إلى حد أن التغيير الحقيقي في حالة حقوق الإنسان سيتطلب عملية إصلاح منهجية.

وأود أن أتعرض بإيجاز للقضايا المتعلقة بالإغاثة والإنعاش والتعمير. وبرنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في المرحلة الانتقالية، الذي أطلق في أوسلو في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي أثناء الاجتماع الأخير لمجموعة دعم أفغانستان، ما هو إلا تجسيد لاتفاق بين الإدارة الانتقالية ووكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة بشأن برامج الأمم المتحدة وصلتها بالأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة الأفغانية ذاتها. وبرنامج تقديم المساعدة إلى أفغانستان في المرحلة الانتقالية، يستهدف تحسين الأسباب الجذرية الكامنة وراء الاحتياجات الإنسانية، وإرساء الأساس لإعادة التأهيل والتعمير والتنمية طويلة الأجل. وتشمل الأهداف الجديدة بالذكر لبرنامج تقديم المساعدة إلى أفغانستان في المرحلة الانتقالية هدفا جديدا لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام المتمثل في تطهير المناطق ذات الأثر الكبير الملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة خلال خمس سنوات، وكذلك الاستعدادات لإجراء الإحصاء السكاني الوطني. وأشجع المانحين بقوة على متابعة استجابتهم الأولية لبرنامج تقديم المساعدة إلى أفغانستان في المرحلة الانتقالية التي أظهروها في أوسلو، حيث تعهدوا بالتزامات حازمة تجاه مبلغ الـ ٨١٥ مليون دولار المطلوب.

وسيكون من أكثر الأولويات المطلقة للمساعدات هذا العام دعم المجتمعات التي ستتحمل على الأرجح عبء ١,٢ مليون لاجئ إضافي نتوقع عودتهم عام ٢٠٠٣. ولقد أُحرز بالفعل تقدم مشجع هذا العام في وضع برامج قائمة على كثافة اليد العاملة وفي وضع البرنامج الوطني للعمالة الطارئة. ومن المنتظر أن يوفر البرنامج الثاني الملايين من أيام العمل وأن يساعد في تنشيط الاقتصادات المحلية. ويجري الآن في أقاليم مختارة تنفيذ مشروع تحضيري للعمالة تحت إشراف الوزارات، يدعمه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ويعلم المجلس أن الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وشركاء آخرين ما فتئوا يعملون باجتهاد للإعداد لمشاكل الشتاء الصعبة. والشتاء حتى الآن، لم يكن قاسيا كما كنا نخشى. وتقود وزارة إصلاح وتنمية الريف جهود التصدي لمشاكل الشتاء وهي تواصل إحراز تقدم في تخطيط وتنسيق المساعدات للمتضررين. ولقد أُرسلت السلع الغذائية وكذلك مواد غير غذائية ومواد للإيواء أينما توجد الحاجة إليها في كل أرجاء البلاد، ومن المزمع مواصلة عمليات التوزيع على المستفيدين خلال شباط/فبراير. ويعمل مركز السوقيات المشترك التابع للأمم المتحدة ومكتب خدمات المشاريع معا بشكل وثيق للمساعدة على ضمان بقاء الطرق الحاسمة الأهمية مفتوحة.

ويظل إنتاج المخدرات والاتجار بها شاغلا خطيرا. وطبقا لمسح الأفيون لعام ٢٠٠٢ الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استؤنفت في عام ٢٠٠٢ زراعة كميات كبيرة من الخشخاش بعد عدة سنوات من انخفاض إنتاجه. والدافع وراء أغلب تلك الزراعات هو الفقر والحاجة الاقتصادية. ولكن جوانب أخرى في اقتصاد المخدرات – مثل تكرير ونقل منتجات المخدرات – تدفعها الفرصة لتحقيق الأرباح الهائلة وغير المشروعة أكثر من

الفقر. وفي الماضي كانت هذه الأرباح تُستخدم في أفغانستان في تغذية اقتصاد الحرب. ومن الأهمية الحاسمة خلال الفترة الانتقالية هذه الحيلولة دون استعادة هذا الاقتصاد أبعاده السابقة.

والرئيس كرزاي على علم تام بهذه الأخطار. وكدليل على عزمه على درئها، أطلقت الإدارة الانتقالية برنامجا للقضاء على الخشخاش بالتعاون مع محافظي الأقاليم الخمسة الرئيسية المنتجة للمخدرات. ومن السابق لأوانه تماما أن نقول إلى أي مدى ستكون تلك الحملة فعالة. في الوقت ذاته، من الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى توفير مصادر رزق بديلة في مناطق إنتاج المخدرات حتى يكون برنامج القضاء على ذلك الإنتاج مستداما على الأجل الطويل.

وكما قلت في البداية، كان التقدم المحرز خلال العام الماضي في تنفيذ العملية السلمية رائعا، ولكن هذا الوقت ليس وقت التهاون. إن جدول أعمال هذا العام ينطوي على تحديات بنفس قدر تحديات العام الماضي، إن لم يكن أكبر. وإني متفائل بأنه يمكن الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن ويمكن التصدي للتحديات التي تنتظرنا. ولكن ذلك سيتطلب التزاما مستمرا من شعب أفغانستان بهذه العملية، ومشاركة دائمة من المجتمع الدولي.

وبينما يواجه المجتمع الدولي عددا من التحديات الجديدة، لم يتم حتى الآن التصدي للتحديات في أفغانستان. ويراقب الأفغان عن كثب التطورات التي تحدث في أماكن أخرى بإحساس ما من الخوف من أن النسيان قد يطويهم مرة أخرى. إنهم لا يطالبون بصخب بالمساعدات الدولية من أجل المساعدات في حد ذاتها، بل يتفهمون تماما إلى أي مدى ما زالوا ضعفاء أمام القوى التي، إن لم تُكبح، قد تلتهمهم مرة أخرى وتقوض التقدم المحرز في العام الماضي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الإبراهيمي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.